في كلمة خلال اجتماعات البرلمان العربي المنعقدة حاليا بجيبوتي

الخرينج: الالتزام بالشرعية ونزع أسلحة الانقلابيين بداية استعادة أمن اليمن

■ نجدد الاعتراف الكامل والدعم للشرعية اليمنية الحقيقية المتمثلة في رئيسها عبدربه منصور

■ «عاصفة الحزم» عملية تعكس مكانة وأهمية اليمن في قلوب الشعوب الخليجية والعربية

مبارك الخرينج

■ تحقيق فكرة التضامن العربي يزعزع السلام

■ أهمية وقف التدخلات الخارجية في الشأن اليمني ولا يمكن لمن أحب بلده أن يهدد جيرانه

جيبوتي - كونا: أكد نائب رئيس مجلس الأمة وعضو البرلمان العربي مبارك الخرينج أمس أن الالتزام بالشرعية المتمثلة في الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي وتطبيق المبادرة الخليجية وتفعيل الحوار الوطني ونزع الأسلحة من أيدي الانقلابيين تمثل بداية طريق اليمن لاستعادة أمنه وسلامة أبنائه.

وأضاف الخرينج في كلمة خلال اجتماعات البرلمان العربي المنعقدة حاليا في جيبوتي «أؤكد وأجدد بصفتي ممثلا للبرلمان العربي ومجلس الأمة الكويتي الاعتراف الكامل والدعم للشرعية اليمنية الحقيقية المتمثلة في رئيسها الشرعي سيادة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيسا شرعيا للجمهورية اليمنية لما في ذلك من تحقيق للاستقرار لليمن وشعبه الابي».

وأضاف «رغم سوء الأوضاع في اليمن الشقيق من هجوم عصابات مسلحة كالحوثيين وتهديدهم لأرواح البشر من أبناء شعب اليمن المسالمين إذ نؤيد وندعم بشدة قرار دول مجلس التعاون الخليجية في تولي زمام المبادرة في انطلاق عملية عاصفة الحزم ويضاف لها الدعم العربي الكامل». وأضاف أن هذا «يعكس لنا تضامنا على مستويات هامة وإنه لتأكيد وإحياء من امتنا العربية على تحقيق فكرة التضامن العربي مرة أخرى متجسدة في عاصفة الحزم والتي تستهدف من يزعزع السلام في اليمن الشقيق وأمن أبنائه فهي عملية حزم تعكس مكانة وأهمية اليمن في قلوب الشعوب الخليجية والعربية الشقيقة».

وشدد الخرينج على أهمية وقف التدخلات الخارجية في الشأن اليمني «تحديدا تلك التي تدعم العصابات الحوثية فالجرائم التي ترتكبها هذه الفئة تمثل تهديدا مباشرا لليمن وابنائه من جانب وأمن واستقرار الدول المجاورة من جانب اخر فلا يمكن لمن أحب بلده أن يهدد اخوته وجيرانه».

وأضاف «كما لا يمكن تغافل تأكيدنا على ريادة الدبلوماسية الخليجية عامة والتي كان لها دور هام في إصدار قرار مجلس الأمن الأخير رقم 2216 بشان تبنيه لمشروع القرار العربي وإدراجه تحت الفصل السابع الذي يحظر تسليح الحوثيين».

وأكد أن «هذا يعد انتصارا من نوع آخر على الصعيد الدولي ويؤكد دوما على التزام دول مجلس التعاون الخليجية والدول العربية بأهمية الشرعية الدولية الممثلة في منظمة الأمم المتحدة».

ولفت إلى «أنه لأمر محزن ومؤلم ما نراه من فوضى اجتاحت العديد من بلداننا العربية وهزت أركان الاستقرار.. إن هذه الفوضى ليست إلا مؤشر على قتامة الواقع وغموض المستقبل ولا يسعنا في هذا الوقت إلا أن نستحضر وبشدة ما نراه يحدث مؤخرا في اليمن الشقيق اذ يضاف هنا جرح في جسد شعوب الأمة العربية».

وعلى صعيد متصل عقدت ثلاث لجان بالبرلمان العربي اجتماعات لبحث عدد من الملفات المدرجة في إطار دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الأول.

وناقشت لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بمشاركة نائب رئيس مجلس الأمة وعضو البرلمان العربي مبارك الخرينج مقترحا من رئيس اللجنة أحمد بن العربي المشرفي بشأن تطوير أعمالها بالإضافة إلى البرنامج البرلماني السنوي لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الأول (2014/2015) الى عرض على اللجنة في 16 يونيو 2014 وملاحظاته حياله.

وتناولت اللجنة كذلك مضبطة الاجتماع الثالث لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الأول الذي عقد في 15 و16 فبراير الماضي إضافة إلى البنود الدائمة على جدول الأعمال ومنها القضية الفلسطينية والأمن القومي العربي بجانب مشروع كتيب خاص بتوصيات ندوة الأمن القومي العربي التي عقدت بين 28 و30 اكتوبر 2014 والملاحظات الواردة بشأنه.

كما تطرقت اللجنة في البنود الدائمة إلى احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى) و(طنب الصغرى) و(ابوموسى) بالإضافة إلى الجولان العربي السوري المحتل وتطورات الوضع في اليمن.

ومن جانبها تناولت لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب بمشاركة النائب بمجلس الأمة وعضو البرلمان العربي الدكتور محمد الحويلة قضايا الطفل العربي ومنها مقترح من رئيس البرلمان بشأن انشاء دور لرعاية الأطفال المتضررين من الحروب في العالم العربي واستكمال مناقشة مقترح رئيس البرلمان بشأن عقد مؤتمر لمناقشة قضايا الطفل العربي واستكمال مناقشة مشاركة البرلمان مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمجلس القومي للطفولة والأمومة في مصر في عقد المؤتمر الثالث للبرلمانيين العرب حول قضايا الطفولة.

وتطرقت اللجنة كذلك إلى مناقشة رؤية المختصين بجامعة الدول العربية حول دور منظمات المجتمع المدني في مسيرة العمل العربي المشترك ودراسة مقترحات وملاحظات أعضاء البرلمان حول مشروع قانون الطفل الاسترشادي لحماية الاشخاص ذوي الاعاقة ومناقشة التصور الخاص بإعداد مشروع قانون عربي موحد لحماية وصيانة البيئة.

وبدورها ناقشت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمشاركة نائب رئيس البرلمان العربي وعضو مجلس الامة محمد الجبري عدة بنود أبرزها مذكرة الأمانة العامة حول متابعة تنفيذ قرارات اللجنة وتقرير اللجنة الفرعية عن مشروع خطة العمل المقترحة خلال دوري الانعقاد الثالث والرابع من الفصل التشريعي الأول.

وتطرقت اللجنة كذلك إلى تكليفات الأمانة العامة ومنها مذكرة لنتائج اتصالاتها حول العملة العربية الموحدة وتوفير ملخص بمنتجات ومخرجات عمل المنظمات العربية المتخصصة والمتعلقة بالجانب الاقتصادي وتوفير نسخة من تقرير صندوق النقد العربي لعام 2014 مع تكليف الأمانة العامة بعرض مختصر حوله وتوفير التقرير الكترونيا لأعضاء اللجنة.

وتناولت اللجنة في بند آخر تحديث مذكرة الأمانة العامة حول المنظمات العربية المتخصصة المعنية بالشؤون الاقتصادية والمالية واستعراض أهم القرارات الاقتصادية والمالية الصادرة عن القمة العربية التي عقدت في مارس الماضي واستعراض موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها في موازنة 2015.

الجروان والخرينج يزوران محافظة «ابوخ» للتعرف على أوضاع اللاجئين اليمنيين

قام كل من رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان ونائب رئيس مجلس الأمة وعضو البرلمان العربي مبارك الخرينج بزيارة الى محافظة (أبوخ) بجمهورية جيبوتي وذلك للتعرف على أوضاع اللاجئين اليمنيين.

وقال الخرينج في بيان صحفي أمس انه قام بالاتصال برئيس الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية الدكتور عبدالله المعتوق الذي أكد له أنه بصدد التعرف على أعداد اللاجئين اليمنيين في جيبوتي بهدف تقديم المساعدات الطبية والغذائية والانسانية اللازمة لهم. وأضاف أن المشاريع التي تقوم بها الهيئة الآن في جيبوتي هي (250 بيتا مع خدماتهم ومدرستين للبنين والبنات على حساب سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح).

من جانب آخر أشاد الخرينج بعمق ومتانة العلاقات الكويتية - الجيبوتية على كامل الأصعدة.

يذكر أن نائب رئيس مجلس الأمة وعضو البرلمان العربي مبارك الخرينج يشارك في اجتماعات البرلمان العربي المنعقدة حاليا بجمهورية جيبوتي.

رصد الانشطة البرلمانية خلال الأسبوع الرابع من إبريل

«اتجاهات»: ارتياح لإقرار قانون هيئة الزراعة ودعوات لخصخصة الأندية بعد إقرار «الهيئات الرياضية»

■ التعديلات على قانون المرافعات رفعت أسهم الصانع .. وانتهاء التجديد لجهاز «البدون» اثار ملفات التجنيس

■ مؤشر الاسئلة يسجل 15 سؤالا حول 8 قضايا من 9 نواب لـ9 وزراء .. ودشتي الاكثر تقديما والجسار الاكثر استهدافا

■ 7 مقترحات بقانون حول 7 قضايا .. و3 نواب قدموا 3 رغبات حول ثلاث قضايا

اعد المرصد البرلماني التابع لمركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يراسه خالد المضاحكة، تقريره الخاص بالانشطة البرلمانية خلال الاسبوع الرابع من ابريل، وتوصل لعدة مؤشرات ابرزها الارتياح النيابي ازاء مجموعة من القوانين التي تم اقرارها، منها الزراعة والثروة السمكية والهيئات الرياضية، اضافة الى تقديم النواب 15 سؤالا و7 مقترحات بقانون و3 رغبات و4 تهديدات بالاستجواب ضد سمو رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك وثلاثة وزراء اخرين من بينهم الوزير الجديد احمد الجسار على خلفية تضارب المصالح للوكيل المساعد.

اكد مرصد «اتجاهات» ان نواب مجلس الأمة تناولوا عددا من القضايا والملفات خلال الاسبوع الرابع من ابريل، جزء كبير منها ركز على القوانين التي اقرت، كما أظهرت المناقشات حالة من التوافق والارتياح حول اقرار قوانين الزراعة والثروة السمكية والهيئات الرياضية والمرافعات المدنية والتجارية، وهو ما اشير اليه في سياق البنود التالية:

الزراعة والثروة السمكية: تبادل (20) نائبا وجهات النظر والنقاش حول إقرار قانون الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، وجاءت القضية في الترتيب الاول، فقد اكد النصف ان «تعديلات قانون هيئة الزراعة كما انتهى اليه مجلس الأمة تمثل انجازا في مكافحة الفساد السياسي والبرلماني» وأوضح العمر ان القانون يحد من التجاوزات ويردع السماسرة ويساعد في عملية الإنتاج، واستغرب الصالح ان «تتحول الحيازات إلى استراحات وتحيد عن غرضها» وأعلن الجيران رفضه لأي تعديل على ما اقر في المداولة الأولى في شان قانون الحيازات الزراعية.

الهيئات الرياضية: تحدث (16) نائب حول مستقبل الملف الرياضي بعد إقرار التعديلات الأخيرة وجاءت القضية في الترتيب الثاني، ومن جانبه قال القضيبي «طموحنا اكبر من التعديلات المطروحة ويجب ان نعمل على خصخصة الاندية حتى ترتقي بالرياضة» واعتبر دشتي أن القانون هو الخطوة الاولى في طريق اصلاح الوضع الرياضي، معربا عن أمله في اقرار الخصخصة للأندية الرياضية، وشدد الخرافي أن الرياضة لن تنجح ان استمرت بنفس النهج والأندية التي تنتسب للحكومة فيها خلل ومن يحقق الجدوى من وجوده يبقى، فيما لفت الصالح إلى أن القوانين الدولية تمنع التدخل الحكومي في الرياضة، مطالبا بعرض هذه التعديلات على الهيئات الدولية بهدف اخذ الموافقة عليها.

المرافعات المدنية والتجارية: أعرب (13) نائبا عن ارتياحهم من إقرار القانون، وجاءت القضية في الترتيب الثالث، فمن جانبه اكد عسكر العنزي ان التعديلات الجديدة على القانون ستنهي معاناة الكثير من المتقاضين الذين يتضررون من مشاكل الإعلان القضائي التقليدية، واعتبر الزلزلة أنه من القوانين التي تحتاجها الدولة منذ فترة طويلة، واثنى الحريجي على شخص الوزير قائلا «لقد اثلج صدورنا تعهد الوزير يعقوب الصانع امام المجلس بتطبيق القانون خلال فترة 6 اشهر واحييه على ذلك» وقال الحريص «لا تملك الا ان تقدم جزيل الشكر لنواب المجلس ولوزير العدل والاوقاف على اقرار القانون الذي يعتبر قفزة تنظيمية للمجال القضائي وسيسد الذريعة امام تقاعس مندوبي العدل وينوج بقانون استقلال القضاء وليتوج عمل المجلس».

قضايا التعليم: تحدث في قضايا التعليم 11 نائبا وحلت القضية في الترتيب الرابع، حيث قدم النواب والرويعي والحريجي والحمدان والكندري إلى مجلس الأمة طلبا يدعو إلى تكليف اللجنة التعليمية دراسة ما أثير عن تقليص الساعات الدراسية لمادتي التربية الإسلامية واللغة العربية، وتعديل مضمون مناهجهما على ان تقدم تقريرها الى البرلمان خلال شهر، وفي رده على الطلب رفض دشتي الخوض في اعمال السلطة التنفيذية قائلا «المناهج يحق لنا ان نطلع عليها لكن النظر فيها ودراستها، دعونا نطلق يد الوزير، ومن حق اللجنة ان تطلع على المناهج لكن نرفض الخوض في آلية تعديل المناهج ونرفض الرسالة المقدمة»، ومن جانبه رفض الجيران وضع القوانين والمشاريع التعليمية في الكويت والمعروضة حاليا على اللجنة التعليمية تحت وصاية وخطط البنك الدولي لافتا أن استراتيجيات البنك الدولي المتعلقة بالتعليم لا تنسجم مع الثوابت والعقيدة.

قضايا الإسكان: اثار القضية (8) نواب، فاستغرب بدوره الجيران الطلب من البنك الدولي إرسال لجنة إسكانية لزيارة الكويت لوضع حل جذري لمشكلة الإسكان، ودعا مطيع العازمي الحكومة لبذل المزيد من الجهود خاصة ان القضية الإسكانية أصبحت ضرورة ملحة للجميع.

قضايا البدون: استنكر (6) نواب استمرار مشكلات البدون دون تقديم حلول جذرية لها وهو ما يتزامن مع اقتراب انتهاء فترة التجديد لجهاز البدون، و تساءل الطريجي عن مستقبل القضية بعد انتهاء فترة التجديد لجهاز البدون في شهر نوفمبر المقبل داعيا إلى الحسم في ملفات التجنيس، وطالب عاشور بإتاحة الحلول أمام البدون وذلك ضمن معايير حقيقية عبر تجنيس المستحق، وقال عبدالصمد ان جهاز البدون لم يساهم في حل مشكلات البدون وأن الجهات الحكومية لا تعاملهم معاملة إنسانية وتعليمية وصحية، وأن الحد الأدنى من الخدمات غير مكفول في ظل مجتمع مرفه.

وأوضح التقرير أن مؤشر الاسئلة ما زال منخفضا، حيث سجل مرصد اتجاهات خلال الاسبوع الماضي، 15 سؤالا حول 8 قضايا هامة أبرزها قضايا المال والاقتصاد التي جاءت في الترتيب الاول ب 4 اسئلة منها سؤالا عن (مشاريع لهيئة الاستثمار في السودان) ثم حلت في الترتيب الثاني الشؤون الادارية بـ 3 أسئلة، وفي الترتيب الثالث جاءت قضيتا الاعلام والتجاوزات وحصلت كل منهما على سؤالين، في حين حصلت قضايا التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والشؤون الوظيفية على الترتيب الاخير بسؤال واحد لكل منها.

وأشار التقرير أن الاسئلة قدمها 9 نواب، اكثرهم تقديما كان عبد الحميد دشتي بواقع 4 أسئلة، يليه كل من النواب (أحمد لاري - حمود الحمدان - عبدالله الطريجي) بواقع سؤالين لكل منهم، ثم جاء كل من (المعيوف - الحريص - طنا - الفضل - العمر) في الترتيب الاخير بسؤال واحد لكل منهم.

وأفاد التقرير ان الاسئلة استهدفت 9 وزراء، في مقدمتهم الوزير أحمد الجسار بثلاثة اسئلة، ثم الوزراء (أنس الصالح - الشيخ سلمان الحمود - عيسى الكندري - علي العبيدي) بواقع سؤالين لكل منهم، بينما حصل الوزراء (بدر العيسى - علي العمير - محمد الخالد - هند الصبيح) على سؤال واحد.

قدم النواب خلال الاسبوع الرابع من ابريل سبعة مقترحات بقانون حول سبع ملفات مختلفة هي القضايا (الاعلامية - القضائية - التشريعية - الاجتماعية - الاتصالات - البلدية - مكافحة الفساد) وجاءت حول (تعديل قانون المرئي والمسموع - الحد الأدنى لرسوم القضايا 500 دينار كويتي - تعديل القانون رقم (42) لسنة 2006 بشان إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الامة - السماح للسجين الذي قضى ربع مدة محكوميته بزيارة ذويه لمدة 48 ساعة كل 3 اشهر - تعديل المادة (70) من القانون 37 لسنة 2014 بشان انشاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات - ان تكون بلدية الكويت هيئة عامة)، واكد اتجاهات ان عبد الحميد دشتي هو الاكثر تقديما لمقترحات القوانين بمعدل مقترحين.

اكد اتجاهات ان هذا الاسبوع شهد انخفاضا في عدد الرغبات النيابية المقدمة من نواب الامة، حيث قدم ثلاثة نواب فقط ثلاث رغبات نيابية حول ثلاث قضايا هي (تخليد الذكرى، الشؤون الادارية، التعيينات والوظائف) وقدم المقترح الاول النائب ماجد المطيري حول تخليد ذكرى باسم غنام الجمهور باطلاق اسمه على شارع المطار، بينما قدم الرغبة الخاصة بالشؤون الادارية النائب محمد الحويلة عن « تمثيل برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بعضو في لجنة المناقصات» وقدم الرغبة الثالثة النائب محمد طنا عن التعيينات والوظائف ونصت على « قيام مجلس الخدمة المدنية بتعديل شروط التقدم للوظائف الشاغرة».

وبين «اتجاهات» أن الاسبوع الرابع من ابريل شهد 4 تهديدات بالاستجواب لكل من الشيخ جابر المبارك رئيس الوزراء من النائب خليل عبدالله على خلفية عدم التعاون، ووجه الروضان تهديدا لأنس لصالح على خلفية عدم محاسبة مجالس الادارات التي تسببت في ضياع حقوق المستثمرين الصغار، ووجه الفضل تهديدا للصانع بسبب عدم حفظ الامن داخل القصر، أما التهديد الاخير فكان من سعدون حماد ضد الوزير الجديد أحمد الجسار على خلفية تضارب المصالح للوكيل المساعد.